وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة – غليزان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

دروس على الخط في مقياس :

ندوة العولمة المالية والتجارة الخارجية

من إعداد: د. بديار أحمد

موجهة لطلبة الماستر شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

المحاضرة الأولى

- العولمة الاقتصادية :

خلال القرن العشرين تزعزعت ثلاثة إيديولوجيات، انهزت الفاشية والنارية والشيوعية، أي انهزت بعض الحتميات التي أفرزها القرن العشرين، وبدأت في الظهور حتميات جديدة آخرها "العولمة" بكل أبعادها بمعناها الأحداث وبمضمونها الثقافي والاقتصادي، حيث أن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العولمة، دراسة وافية ومن خلال الخوض في قراءات الملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير، قد نجد أنفسنا أمام تحديات ومعارك اقتصادية كبرى وسياسية وإيديولوجية وثقافية، من الصعب التنبؤ حاليا بنتائجها، وهذا كون أن الأمر سيتوقف على مدى قدرة نضال الشعوب والأمم على مواجهة التغيرات العالمية الكبرى تحت شعار العولمة. [1]

وبالرغم من التداول الواسع لمصطلح العولمة وتوابعه، إلا أنه يظل مصدر التباس كبير، ويظهر هذا الالتباس في البحث عن تاريخ نشأة مصطلح العولمة، وتعريف العولمة.

وهناك عدة آراء في نشأة مصطلح العولمة حيث يرى، الدكتور صبري حافظ أن الصور الجنينية الأولى لمصطلح العولمة، هو تعبير "القرية الكونية" والذي صانه مارشال ماكلوهات في أواخر الخمسينيات.

فقد اهتم ماكلوهات ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافيا في كرتنا الأرضية، والتي تحولت لمجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها، ومع ذلك لم تظهر فكرة العولمة في الستينيات، ولا حتى في السبعينات بالرغم من أن السبعينات شهدت بدايتها الجنينية [2]، حيث في عام 1970 أصدر مارشال ماكلوهات كتابه تحت عنوان "حرب في القرية الكونية" فقد بين هذا الكتاب الاتجاه الذي بدأ بفرض نفسه على الصعيد الدولي والعلاقات الدولية.

-[1]حسين معلوم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص: 111.

-[2]عبد المجيد محمد رشيد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص: 9.

ويرى أيضا الدكتور طاهر لبيب أن مصطلح العولمة ظهر في بداية الثمانينات، وارتبط بمرحلة جديدة في العولمة المالية، وفي الثقافة الأنجلو سكسونية.

وفي رأي الدكتور، صادق جلال العظم أنه: "منذ زمن غير قصير ونحن نتداول مفاهيم ومصطلحات، وتصورات هامة تداولها عمليا وسياسيا وإعلاميا، حتى شرعيا مثل الرأسمالية العلمية، الاقتصاد العالمي، الامبريالية العالمية، السوق الدولية، النظام الاقتصادي العالمي... إن كان هناك من جديد جميعنا يعرف كذلك، أنه آدم سميث إلى بول سويزي، وسمير أمين مرورا بريكاردو، وماركس، وماكس فيبرو، وليتين، وروز الوكسبورج، وأنذر جينترفرانك وفوكوياما وهانتجون هناك إجماع على أن نمط الإنتاج الرأسمالي نمط عالمي ودولي وتوسعي بطبيعته ومنذ نشأته" .[3]

كما يرى رولندروبرتسن أن العولمة ومرادفها التدويل أصبحت في النصف الثاني من الثمانينات مصطلحا شائعا، في مجالات متعددة، كالمجال الثقافي، والتجاري والإعلامي وغيرها في عملية تكتسب عددا من المعاني، وبدرجات متفاوتة من الدقة.

- العولمة الاقتصادية وأساسها النظري :

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

وقد تم تبلور ظاهرة العولمة ومؤسساتها وتقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي.

- [3]صادق جلال العظم، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع السنة 57 عام 1997، ص: 28.

- مفهوم العولمة:

إن مفهوم العولمة mondialisation التي ترتكز على النطاق الجغرافي، ومعنى الإقليم أو ما يسمى بالبعد الفضائي المادي، بينما كلمة globalisation تعبر استراتيجيا عن وجهة نظر جغرافية اقتصادية géo-économic للعالم ككل قابل للتنظيم من أجل الوصول إلى تكوين توجيهي شامل، وبعبارة أخرى أي العالم كنسق، وانطلاقا من هذا فإن تعبير globalisation هي أوسع وأشمل من تعبير mondialisation.[4]

وبصفة عامة فإن العولمة ترجع إلى اللفظة الإنجليزية globalization التي عرفت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مجال الاقتصاد بالتحديد، ولم تعد بعد ذلك أمريكا ولا اقتصاديا، بل شاع استخدامه وانتشر عبر العالم وفي جميع المجالات الإعلامية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد تم تعريف العولمة على أنها اكتساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا أو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل مما يعني نقل الشيء من المحدود والمراقب إلى غير المحدود وغير المراقب.

والمقصود بالمحدود الدولة القومية بحدودها الجغرافية التي تقوم بمراقبة وحماية ما بداخلها، كما تتحول الحدود الجغرافية إلى حدود أخرى غير منظورة ترسمها شبكات الهيمنة الإعلامية وتتلاشى في ظل تلك الحدود والمسافات. ومن هنا اعتبرت العولمة باعتبارها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة.

وهناك عدة تعاريف لهذه الظاهرة، والتعريف الدقيق هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار حرية الأسواق والحدود القومية إضافة إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة.

كما تعرف العولمة بأنها التوسع المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة

- [4]السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 19.

الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات والتي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة.

وهناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل مثل الدولة الشيوعية السابقة والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بما يصحبها تراجع في سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة، وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة، بالإضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمي والتحول عن نظام الدولة القومية، فإن انتشار الثقافة الكونية يعد ملمحا رئيسيا من ملامح العالمية، فالتوازي مع التوسع الكبير في تطبيق الرأسمالية تبرز ثقافة كونية جديدة كنتيجة لاتساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه توجهات اختيارات لا نهائية من السلع والخدمات.

ومهما اختلفت هذه التعاريف وتعددت فإن هناك تعريفات شائعة لدى الباحثين، وهي تنقسم إلى أربعة تعريفات هامة:

– العولمة تعتبر مرحلة تاريخية، أي رحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري.

– تعرف العولمة على أنها تجليات لظواهر اقتصادية، وهذا التعريف ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية متجلية في الظواهر التالية: الرأسمالية الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة.

– العولمة انتصار للقيم الأمريكية والدليل على ذلك كتاب نهاية التاريخ للباحث الأمريكي فرانسيسكو فوكوياما، الذي عبر فيه عن سقوط الاتحاد السوفيتي باعتباره انتصارا للرأسمالية. [5]

– العولمة تعتبر ثورة تكنولوجية، حيث اعتبرت العولمة في شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعة.

---

[5]– عبد المجيد راشد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة وأثرها على الأمة العربية، دراسة غير منشورة، ص: 9.

وتعرف كذلك باعتبارها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإيداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية قائمة في العالم، كما تعرف أيضا باعتبارها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة العابرة للقارات والتي ليس لها ولاء لأي دولة قومية.

وقد عرفت بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية.

وتعرف العولمة باعتبارها الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا، وهذا الاختيار بين الترهيب أي صدام الحضارات أو الترغيب من خلال الانضمام إلى الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب والسلام.

كما تعرف العولمة أيضا بأنها كالحادثة ظاهرة العصر وسمته، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو الخروج عن العصر وتخلف وراءه.

كما أن هناك من يعرف العولمة بأنها السيطرة المطلقة على العالم وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته، خاصة أن الإستراتيجية تسعى للسيطرة على العالم ومقدراته بدون خسائر أو حروب وكأن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في كتابه انتصار بدون حرب إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تصبح زعيمة العالم.

ومن ما سبق في التعاريف يمكن القول بان العولمة هي استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب ويدور في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي والموجه والمهيمن.

المحاضرة الثانية

- نشأة العولمة وأهدافها:

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي أصبحت تفرض وجودها بقوة في المجتمعات، حيث انفتحت البيئات الإقليمية على العالم الخارجي، وأصبح هناك تداخلاً واضحاً في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها دون اعتداد يذكر بالحدود الجغرافية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو دولة معينة.

وبعدما تم التطرق إلى مختلف تعاريف العولمة، سيتم في هذا المطلب التطرق أولا إلى نشأة العولمة ومعرفة أهم أهدافها ثانيا، وأخيرا تحديد مجالات العولمة.

أولا: نشأة العولمة

إن البذرة الأساسية للعولمة حديثا ترجع إلى انبثاق نهج جديد يكمن من حيث الشكل في عشرة وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية اقترحها الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي وتبنتها الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ ومسؤولي صندوق النقد والبنك العالميين في واشنطن وذلك لتطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي ويرجع هذا التوافق عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية القيام بإصلاحات تتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية وللتأكد من ذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تتناول ما حدث وتقوم جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة، ولذلك كتب جون ويليامسون بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات رغم أن كل شخص في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعتقد أنها هي التي يتطلب تنفيذها في أمريكا اللاتينية وأطلق على جدول الإصلاح هذا توافق واشنطن وبنوده كالتالي:

- الترشيد المالي؛
- وضع أولويات في جدول المصروفات العامة؛
- الإصلاح الضريبي؛
- تحرير السياسة المالية؛
- أسعار صرف تحقق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية؛

– تحرير التجارة وتخفيض الرسوم إلى حدود 10 %؛
– تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
– تخصيص المشروعات العامة؛
– إعادة إصدار القوانين مع ضمان المنافسة؛
– ضمان حقوق الملكية.

وقد اتضح أن هذه الاتفاقية بأنها تتميز بمجموعة من المميزات أهمها أن سياسة العولمة من خلال هذه الاتفاقية تهدف إلى استقرار وتوحيد الرأسمالية.

– أهداف العولمة:

منذ ظهور العولمة وهي تثير الكثير من التساؤلات، وتفرز الكثير من الآراء ووجهات النظر حول ماهيتها وحقيقتها وأهدافها وأفرزت وجهات نظر متباينة وآراء متضاربة.

ولذلك سوف نعتمد في هذا الغرض على أهداف العولمة من وجهات النظر المختلفة حسب المؤيدين والمعارضين معا.

أ– أهداف العولمة من وجهة نظر المؤيدين

وأهم هذه الأهداف هي:

- توحيد الاتجاهات العالمية وتقريبها بهدف الوصول إلى تحرير التجارة العالمية (السلع ورؤوس الأموال)؛
- محاولة إيجاد فرض للنمو الاقتصادي العالمي؛
- زيادة الإنتاج العالمي وتوسيع فرص التجارة العالمية؛
- تسريع دوران رأس المال على المستوى العالمي
- التعاون في حل المسائل ذات الطابع العالمي (الأسلحة المدمرة، مشاكل البيئة، المخدرات، الإرهاب...)؛
- فتح الباب على مصراعيه في مجال التنافس الحر؛
- تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ب– أهداف العولمة من وجهة نظر المعارضين

إن الأهداف السلبية التي يراها المعارضون للنظام العالمي والعولمة كثيرة ومتنوعة وهي كما يلي:

- فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على شعوب العالم.
- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات الدول؛
- تدمير الهوايات والثقافة القومية وتغلب الثقافة الغربية؛
- صناعة القرار السياسي والتحكم في خدمة مصالح أمريكا؛
- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للأمم الأخرى؛
- تفتيت الدول والكيانات القومية.

إن للعولمة أهدافا أبعد من الربح، والتجارة الحرة والحدود المفتوحة، والأسواق الحرة، ولكنني اعتقد بأن الخطر في العولمة يكمن فيما يسمى بثقافة العولمة، على اعتقاد أن هذه الظاهرة تروج لأربع ثورات يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على حياة المجتمع الدولي بكامله وهي كما يلي:

- الثورة الديمقراطية؛
- الثورة التكنولوجية الثالثة أو ما بعد الثالثة؛
- ثورة التكتلات الاقتصادية العملاقة؛
- ثورة الإصلاح واقتصاد السوق.

وفي هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار وانعكاسات سيتم تشكيل النظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة، حيث يعتمد الاقتصاد في إطار هذا النظام على استثمار الوقت بأقل تكلفة عن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة وتغيير مفهوم البحث من نقل الاقتصاد من وضع سيئ إلى وضع أفضل وأصبح المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

المحاضرة الثالثة

- مجالات العولمة:

من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها هدفا هو المجال الاقتصادي على الرغم من لها مظاهر مختلفة سبقت الإشارة إليها إلا أن وجهات النظر السابقة تتلقى في هذا المجال الاقتصادي، تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبعبارة أخرى فإن ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي، ومن يعتبر البعض أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق في ظل هيمنة دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ في مجال التبادل الدولي، ومن هنا نلاحظ أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الموال لجمع المزيد من الموال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما الحال اليوم هو الاعتماد على توظيف المال، واهم الملامح المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية:[6]

- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل؛
- تنامي دور المؤسسات الاقتصادية مثل مشكل التنمية المستدامة، فقر؛
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي؛
- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

وأخيرا فإن العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الموال والبضائع.

---

[6]- سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة، 1997، ص: 70.

وفي سياق هذا النظام العالمي الجديد الذي ظهر بظهور العولمة حمل معه منطقا خاصا من الناحية الاقتصادية وتحكمه قواعد خاصة غير تلك القواعد التقليدية القديمة، مما نتج عنه عدة تداعيات وتجليات مختلفة لابد من مواجهتها كانفتاح الأسواق والتكتلات الاقتصادية وخيارات الشركة الأورو متوسطية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وكلها نقلت الاقتصاد العالمي إلى هذه المرحلة الراهنة الجديدة وهي تتسم باختلاف القوانين والمبادئ وفي نوعية الإنتاج وكيفيته، كل ذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في عصر العولمة يسمى باقتصاد المعرفة وهو اقتصاد ذو طابع خاص مرتبط بكل هذه التحولات والتبعيات، وقد أضاف عنصر جديد إلى العناصر التقليدية للإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وهذا العنصر الجديد هو المعلومات، حيث ظهر كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة وأصبحت ثورة المعلومات وتقنياتها عنوانا للاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي والذي يتسم بأنه:

- اقتصاد لا حدودي في ظل تعاظم دور المعلومات وأصبحت هي مفتاح عولمة الاقتصاد ودليل شموليته؛

- اقتصاد قائم على المعرفة ومن هنا ظهرت بوادر ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات مصدرا اقتصاديا في ذاتها وليس مجرد وسيلة.

رابعا: العوامل التي ساهمت في ظهور العولمة [7]

زيادة على ما ذكرناه يمكن القول بأن هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة العولمة وتأصيلها كظاهرة كونية أهمها:

- التطور الهائل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور الانترنيت؛

- زيادة الميل الدولي إلى التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة الأمريكية... ؛

- ظهور ما يسمى بالكيانات الاقتصادية الكبرى مثل ظهور المنظمة العالمية التجارية؛

[7]– حسن عبد الله جوهر، العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، العدد 144، مكتبة مدبولي، 2001، ص: 18.

- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة عالمية خاصة في المجالات المصرفية والصناعية والنفط؛

- ظهور معايير الجودة العالمية؛

- تزايد حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية؛

- ظهور ما يسمى بالمشاكل الكونية مثل التلوث البيئي، غسيل الموال والبطالة والهجرة غير الشرعية المتزايدة المخدرات والتي تتطلب تعاون دولي ومزيد من التنسيق ومن تم إيجاد مفاهيم جديدة يتعلق بالتنمية المستدامة بيئيا؛

- تركز الثروة في أيدي عدد قليل من الدول وتزايد هيمنة الاحتكارات الكبرى والشركات العابرة للقارات؛

- توفر بيئة ملائمة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية لتلعب دور الدركي العالمي دون أي مواجهة؛

- بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل الشرطية كلها عوامل أدت إلى انتشار ظاهرة العولمة كظاهرة كونية فيها التراجع الذي حدث في دور الدولة خاصة في المجالات الإنتاجية في العقود الأخيرة الماضية، ومحاولات الولايات المتحدة لتفكيك ما يسمى بالدول الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي.

بعد الانهيار السوفيتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم حرص

الليبرالية الجديدة تحت مسمى العولمة لتغزو كل الدول داعية إلى حرية انتقال رأس المال وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية لتعزز حرية المبادلات التجارية مما أدى إلى تباعد النشاط المالي عن النشاط الاقتصادي حيث نجد أن من أصل 1500 مليار دولار تدخ العمليات اليومية على المستوى العالمي نجد 1% فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة أما الباقي فيدور في إطار المضاربات.

ويمكن تسمية هذا النظام الاقتصادي المعاصر باعتباره اقتصادا دوليا أكثر تكاملا واندماجا بالعولمة، وهذا النظام يتسم بعدد من الخصائص:

- تزايد أهمية الشركات العابرة للقارات؛

- أهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة)؛
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال؛
- تغير مراكز القوى الاقتصادية على المستوى العالمي؛
- تراجع دور وأهمية مصادر الطاقة التقليدية والموارد الولية في السوق العالمي.

المحاضرة الرابعة

– فرص وتحديات العولمة:

تقوم العولمة في الوقت الحالي بتغيير سمات الواقع الاقتصادي العالمي يطرق جوهرية كبيرة، يحركها في هذا الاتجاه الاندفاع الواسع باتجاه عملية تحرير التجارة العالمية، والاندماج الكبير للأسواق وخاصة أسواق رأس المال، وزيادة إنتاج الشركات متعددة الجنسيات التي وصل عددها حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها إلى كافة القطاعات وتغطي كل القارات، وقد بلغت إرادات أكبر 500 شركة عابرة للقارات في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهو ما يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل نحو 23000 مليار دولار وتسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

وإن تحقيق الاندماج في السوق العالمية يترك أثارا عميقة على البلدان ويخلق فرصا كثيرة جديدة هامة وكثيرا من المزايا.

أولا: الفرص التي تقدمها العولمة

الظاهرة العولمة تخلق فرصا ظاهرية كثيرة للبلدان وتقدم فرصا جديدة للاقتصاديات الناشئة منها:

- إقامة أسواق جديدة للتجارة؛
- الحصول على سوق من أكبر الأسواق ومن تم إيجاد مجموعة عريضة من السلع والخدمات؛
- تدفقات كبرى إلى الداخل من رؤوس الموال الخاصة؛
- تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التصدير؛
- الحد من إتباع الحكومات سياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي طويل الأجل؛

- زيادة على أن البلدان عند قيامها بإصلاحات اقتصادية نجعلها فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت من العولمة حيث أن الإصلاح يسهم في العولمة ويوسع الفرص أمام البلدان للمشاركة في المنافع العالمية بسبب تعزيز الكفاءة الإنتاجية ن وتوفير بيئة ملائمة أكثر ملائمة للتصدير والاستثمار الأجنبي.

كما أن العولمة تفتح الباب على النمو القائم على التصدير بسبب ما يتبعها من إزالة العوائق أمام التجارة الدولية، وهذا التوسع قائم على التصدي إلى إمكانية النمو الناتج بصورة عامة يؤدي إلى زيادة الثروة ويتم ذلك من خلال المناقشة وتخصيص الموارد بطريقة جيدة، كما أن الاندماج في السوق العالمية يؤدي إلى زيادة التخصيص في الإنتاج ونقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العولمة تسمح بنقل الأفكار والثقافات وأفضل الممارسات العالمية في مختلف المجالات.

- التحديات المرافقة للعولمة:

وعلى الرغم من هذه الفرص الظاهرية التي تقدمها العولمة للبلدان النامية من أجل اندماج أكبر في السوق العالمية يمكن القول بأن هذه الظاهرة ترافقها تحديات صعبة وكبيرة للإرادة الاقتصادية للبلدان، حيث أن تنامي الاعتماد المتبادل وزيادة الارتباط في الاقتصاد العالمي أدت إلى زيادة مخاطر انتشار الأزمات بمعنى أي صدمة عالمية أو إقليمية يمكن أن تنتقل بسرعة إلى الاقتصاديات الأخرى، ولا يمكن اعتبار أي بلد في منأى عن هذه التغيرات المفاجأة في الاقتصاد العالمي ويعرضها إلى صدمات خارجية، وتؤدي هذه الصدمات إلى تقليل دخل البلد في العملات الأجنبية، أو زيادة مدفوعات البلدان إلى الخارج مما يؤدي إلى مشاكل وصعوبات في موازن مدفوعات الدول الأمر الذي يؤثر على احتياط الصرف وهو ما يقدر سلامة النظام المالي للبلد [8]

ومن جهة أخرى فإن الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية يتطلب حرية التجارة، نظام استثماري حر وزيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي.

---

[8]- إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مصر المعاصرة، العدد 441، جويليا 1996، القاهرة، ص: 107.

كما أن اندماج أسواق رؤوس الأموال الدولية والإمكانيات السعرية للتجارة يؤدي إلى احتمال تقلب رؤوس الأموال الأمر الذي يصعب ويعقد من إدارة الاقتصاد للبلدان النامية، وفي مثل هذه الأوضاع يتطلب الأمر ضرورة مراعاة ثقة الأسواق، وفي هذه الإطار تصبح السياسة الاقتصادية السليمة لها أهمية كبيرة، حيث أن المنافع تزداد والتحديات والمخاطر تكون أكبر خاصة في حالة جمود السياسة الاقتصادية أو خطأها، زيادة على أن العولمة تؤدي إلى زيادة المنافسة وحركة رؤوس الموال على المستوى العالمي تؤدي إلى قيام المستثمرين باكتشاف الفرص في أنحاء العالم.

كما يمكن أن تؤدي العولمة إلى وضع قيود على الاختيارات المتاحة أمام الحكومات وللاستفادة من منافع وفرص العولمة ينبغي تعزيز كفاءة الإنتاج وتوفير بيئة أكثر ملائمة للصادرات والاستثمار الأجنبي، وينبغي للسياسات الاقتصادية أن تحول لتعزيز النمو المتجه إلى الخارج من خلال إتباع سياسات في مجال التجارة والاستثمار وسعر الفرق تؤدي إلى إنتاج أكبر وزيادة القدرة التنافسية، ودعم الإصلاح، وتحسين كفاءة البلدان في توفير الخدمات، وهو أمر هام ليس للحصول على فرص في مجال التصدير، لأن الحصول على خدمات فعالة سيكون له أهمية متزايدة في القدرة التنافسية وفي مجال الاقتصاد بأكمله.

وعلى العموم فإن ظاهرة العولمة وفرت فرصا ومنافع بسبب تزايد درجة الانفتاح والاتصال بالطب الحديث، والتعرف على ثقافات مختلفة، وأنماط وأساليب حياة متعددة إلى أن لا توجد قناة واحدة من قنوات العولمة خالية من الآثار السلبية المؤثرة على التنمية وعلى البلدان النامية وفيما يلي بعض هذه الآثار:

✔عدم الاستجابة لهذه التغيرات التي تطرحها العولمة من خلال ضرورة تعديل السياسات المحلية لتصبح أكثر جاذبية لرؤوس الموال الوطنية والأجنبية وتهيئة الظروف لتصبح ملائمة لهذه التحولات يؤدي إلى أن البلدان ستخسر الكثير في عصر العولمة، لأن هذه الظاهرة يؤثر على جميع الأطراف بسبب زيادة الاندماج والارتباط؛

✔نظرا لوجود الشركات العابرة للقارات والقضايا العابرة للحدود والتي تهدد الدول وتتطلب ضرورة التكتل والتعاون الدولي لحل القضايا المعقدة العالمية، والتي تتطلب بدورها أنظمة يمكن تسميتها بأنظمة فوق قومية مثل المنظمة العالمية للتجارة؛

✔العولمة تعتمد على ظاهرة رأسمالية التحالف وان المنافسة والتحالف هما وجهان لعملة واحدة في إطار هذا النوع عكس مما هو سائد في الرأسمالية الفردية؛

✔العولمة مثل الرأسمالية تحمل بذور انتشار الأزمات بين الدول فحين يتعرض بلد لأزمة يحدث رد فعل سريع في اقتصاديات الدول الأخرى بين سرعة الاتصالات وشدة الارتباط، المر الذي حدث في تجربة آسيا والأزمة المالية التي عرفت سنة 1997؛

✔نظرا لأهمية الخدمات في عصر العولمة، ولكي يكون هذا القطاع ناجعا لابد عليه أن يقوم بتوصيل الخدمة في أقرب وعلى أعلى مستوى من الخدمة؛

✔كما أن العولمة تترك آثارا هامة على الأنماط الاستهلاكية وعلى الثقافات وتخلق صراعا بين الثقافة المحلية الوافدة.

المحاضرة الخامسة

- الاندماج والمنافع المتوقعة للعولمة:

رغم ما تتميز به العولمة اليوم من سرعة الاندماج للبلدان النامية في إطار السوق العالمية، إلا أن المخاوف تزداد من الجوانب السلبية للعولمة ن وخاصة قلة المنافع التي تعود على البلدان خاصة إذا ما عرفنا أن أفقر سكان العالم وعددهم 1.5 مليار نسمة ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتزداد المخاوف بخصوص مشاركة هؤلاء الفقراء في منافع العولمة والاستفادة منها.

هناك منافع مرتبطة بالعولمة وخاصة في الجانب المتعلق بالتمويل حيث تتيح العولمة إمكانية زيادة التنوع في موارد التمويل، وما يقلل مخاطر أزمات القروض (الائتمان)، فعندما تعاني البلدان وأجهزتها المصرفية صعوبات في الداخل سيكون في وسعها (المقترضين) الحصول على أموال بإصدار أسهم في أسواق الوراق المالية المحلية أو البحث عن مصادر التمويل من أسواق رأس المال الدولية، إلا أن هذه المنافع يصاحبها تحدي يتمثل في تقلب الأسواق ن المر الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار المالي.

هناك منافع أخرى مرتبطة بالعولمة المالية، وهي أن المقترضين والمستثمرين الذين تتاح لهم فرص أكبر لاختيار من خلال الفرص التي تتيحها العولمة والمتعلقة باكتشاف فرص أكبر في اتحاد العالم يستطيعون الحصول على شروط أفضل لتمويلهم ن وفي وسع المؤسسات تمويل الاستثمارات المادية بطريقة أرخص نسبيا، وكل هذا ينعكس على تشجيع الاستثمار والادخار مما يساعد على النمو الاقتصادي.[9]

وفي الأخير فإن المؤسسات والبنوك ذات الجدارة الائتمانية في الأسواق الناشئة تستطيع في ظل العولمة خفض تكاليف ما تحصل عليه من قروض وهذا بعدما أصبحت الآن قادرة في ظل عولمة التمويل على الحصول على كمية أكبر من رأس المال من مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين ولكن وكما هو معروف من خلال الدروس التي تم

---

[9]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، جانفي 2000، ص: 48.

استخلاصها من الأزمات المالية (المكسيك 1995/1994) والأزمة الآسيوية والروسية (1998/1997) فإن الأخطار التي تترتب على هذه الأزمات كبيرة جدا وانتشرت بفعل الاندماج وترابط الأسواق عبر العالم يمكن أن تهدد سلامة النظام المالي، وتظهر البحوث الحديثة أن إمكانية تعرض بلد ما لأزمات قد ازدادت بظهور العولمة بسبب التقدم التكنولوجي الذي مكن من تحرك الموال إلى داخل الدول وإلى خارجها بسرعة كبيرة كما أن عدم الاستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد النظام المالي الدولي بأكمله الأمر الذي حدث عندما توقفت روسيا عن تسديد ديونها وتخفيض قيمة عملتها (الروبل) سنة 1998 حيث تعرض المستثمرون في أنحاء العالم إلى خسائر، وانهارت أسواق الأوراق المالية في كل من الأسواق الصاعدة والبلدان الصناعية.

رغم أنه في وسع المؤسسات المالية والمشاركون في السوق المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال الإدارة المخاطر بشكل جيد ولكن خطوط الدفاع الأولى ضد المشاكل المالية والمخاطر النظامية هي المؤسسات المالية السليمة والأسواق المالية ذات الكفاءة والانضباط الفعال للسوق.

ويجب أن يلعب المنظمون والمحليين والمراقبون دورا من خلال زيادة التنسيق وتبادل المعلومات عبر البلدان لمعرفة المشاكل المالية.

وما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو أن هناك عدة عناصر وقضايا مترابطة للعولمة تفسر سرعة الاندماج منها ونتائجها، وتبين أن منافع ومكاسب العولمة في المستقبل سوف تستمد من درجة استعداد البلدان، وعلى من الزخم الجديد الذي تكسبه هذه الظاهرة الناتج عن مكاسب التكنولوجيا والاتصالات فإن هناك تنامي كبير في درجة تحرك البلدان في اتجاه العولمة.

ورغم انه لا يوجد إلا القليل ممن يشككون في صحة العائد الاقتصادي المترتب على تزايد الانفتاح الاقتصادي إلا أن المشكل يكمن في أن هذا العائد غير موزعة بالتساوي فيما بين البلدان وبداخلها.

المحاضرة السادسة

– العولمة ، آلياتها، مظاهرها:

للعولمة آليات وتجليات متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية، وعسكرية، واجتماعية، ومنه نستخلص أن العولمة تظهر في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، وأهم هذه المجالات، وهو ما يخصنا في بحثنا المتواضع المجال الاقتصادي، حيث ترتكز العولمة في هذا المجال على فكرة وحدة السوق وإزالة العوائق أمام حركة رأس المال، وحرية الاقتصاد، واتخاذ العملات الدولية كالأورو والدولار معيارا للنقد، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات منتجة هي الدول الصناعية، ومجتمعات مستهلكة هي الدول الأخرى، وتستخدم العولمة الاقتصادية عددا من الوسائل والآليات أهمها ما يلي:

– تزايد دور المؤسسات الدولية؛

– الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي؛

– تعاظم دور الشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسيات.

– تزايد دور المؤسسات الدولية:

مما يلاحظ في الوقت الراهن هو الاتجاه المتزايد للحرية الاقتصادية النى يعيشها العالم، فإنه لا يمكن إنكار دور الأساسي للمؤسسات الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية كما نلاحظ أتساع اختصاصات كل من هذه المؤسسات الدولية بشكل لم يكن معهودا في السابق، فعلى سبيل المثال مؤسسة الأمم المتحدة التي اتسعت اختصاصاتها، كما هو الحال لمجلس الأمن واختصاصه بشكل غير مسبوق في تاريخ هاتين المؤسستين، فأصبح من حق مجلس الأمن أن يفرض عقوبات اقتصادية لمجرد أن دولة لم تكن على نهج السياسة الخاصة للدول الكبار[10].

[10]– عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده، 1999، ص: 57.

بالإضافة إلى هته المؤسسات السياسية، هناك مؤسسات اقتصادية دولية بارزة نلمح تعاظم مهامها وأدوارها، بشكل يجعلها تدير الاقتصاد العالمي، أو بالأحرى تدير الاقتصاديات النامية بصورة تتوافق ومصالح الدول الكبار والمتقدمة، وهذه المؤسسات تتمثل في ثلاثة مؤسسات هي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وأخيرا العملاق المؤسسي الجديد القديم منظمة التجارة العالمية.

أولا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

يمثلان منظمتين أمميتين فبالنسبة للصندوق النقد الدولي دوره الأساسي ضبط النقد الدولي، والعمل على استقرار أسعار صرف العملات، أما البنك الدولي فيمارس عمليات الإقراض ودراسات الجدوى في مجالات الإنشاء والتعمير للدول المتضررة من الحروب، ومساعدة الدول الفقيرة ضمن شروط قياسية.

ولعل إعادة بث الروح مرة أخرى في المؤسسات بروتن وودز جعل العديد من الدول النامية، أو المتحولة اقتصاديا تشرع في إبرام اتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين، لتطبيق سياسات للإصلاح الاقتصادي، أو التكليف الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق، وتقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية ككل، وتعزيز وتنمية دور المؤسسات الخاصة، وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي والنظم النقدية وأسعار صرف العملات، وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف في رأسمال المشروعات، وفقا لضوابط اقتصادية تخدم تنمية بالدرجة الأولى، ولقد أصبحت ورشة صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي ذائعة الصين في الآونة الأخيرة بالرغم مما يثار حولها .[11]

ويمكن القول أن دور المؤسسات المالية الدولية الآن أكثر حيوية من أي فترة مضت، بالرغم من مضي فترة زمنية طويلة من تأسيس هذه المؤسسات والتي أقيمت في الأربعينات، فإنها تؤدي وظائفها الأصلية والوظائف التي استجدت مع التطور المستمر في العلاقات الدولية وبشكل جيد، فقد كان المطلوب من المؤسسات المالية الدولية تحقيق اندماج أقوى بين اقتصاديات الدول الرأسمالية، والتخليص من الأزمات التي تؤدي إلى نشوب حرب اقتصادية بين هذه الدول، والتحرير المتدرج للتجارة الدولية، وإصلاح النظام النقدي الدولي والعمل على

[11]– جميل محمد حسين، تطور ممارسات الأمن الجماعي الدولي، القاهرة، دار الشروق للنشر، 1994، ص: 116.

تعمير الدول التي دمرتها الحروب، كما يمكن القول أيضا في هذا الإطار أن هاتين المؤسستين حققت معظم الأهداف المرجوة التي طلبت منها، فكان وجود هذه المؤسسات عامة، وصندوق النقد الدولي خاصة موضع تساؤل بعد الأخر بمبدأ التقويم العام للعملة ولكن في هذه اللحظة موضع التساؤل نجت هذه المؤسسات من الانقراض فاخترعت لها وظيفة جديدة في إدارة التكليف الهيكلي الخاص بالبلدان النامية، ثم انطلاقا من أواخر عقد الثمانينات وظيفة أخرى هي إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكي سابقا في المنظومة النقدية العالمية .[12]

ومما يؤكد ذلك أن الدور الذي يلعبه كلا من البنك والصندوق الدوليين الآن في تزايد مستمر، يتضح ذلك لنا من خلال مقارنة حجم المعونات الممنوحة من خلالها، ففي عام 1975 كان حجم المعونات 3،8 بليون دولار، أي أقل من حجم المعونات الممنوحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة، التي قدرت بـ 4،2 بليون دولار من نفس العام وفي أواخر الثمانينات اختلف الوضع حيث أصبحت المعونات الأمريكية المباشرة تتراوح بين 9،7 بليون دولار، مما يوضح الأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات المالية الدولية. ومن خلال ما سبق يمكن إبراز الأهداف الرئيسية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

---

[12]– إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 13.

المحاضرة السابعة

– صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

تتبلور كل أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي في وظيفة تحرير النظام النقدي الدولي وذلك عن طريق صندوق النقد الدولي، الذي يقوم بوضع القواعد، التي تحكم السياسات مثل أسعار الصرف، وموازين المدفوعات، وقد تأسس هذا الصندوق عام 1944، وبدأ مزاولة نشاطه عامة 1947 حيث يعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ يركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي وتسيير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات الأجنبية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الإختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

كما تقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات، التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في جملة متكاملة، تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل النقدية للدولة إذ تتألف هذه الجملة من :[13]

– تخفيض قيمة العملة الدولية، وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة من دول الأعضاء؛

– تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض الدعم ورفع الضرائب؛

– تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية، ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة؛

– تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية؛

– تحرير الأسعار، وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي؛

– سياسيات إدارة الطلب، والتي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.

---

[13]– غسان العزي، النظام التجاري العالمي الجديد ، العدد السابع والعشرون، دار النهضة العربية القاهرة، 1995، ص: 56.

- البنك الدولي :

أما بالنسبة للبنك الدولي فهو يؤدي وظيفة أساسية يستند عليها الاقتصاد الدولي تتمثل في تحرير النظام المالي تعتبر هته الوظيفة أهم وظائف البنك الدولي الذي يقوم فيها بمساعدة الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تعاني عجزا ماليا في موازناتها، ويتم ذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل، وقد تأسس البنك الدولي سنة 1944 من خلال اجتماع ممثلون عن أربعة وأربعون دولة في بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل تطبيع وبحيث أسس نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وخلق إستراتيجية فعالة وقواعد جديدة تضبط وتحكم التعاون الاقتصادي الدولي، كما أسفر هذا الاجتماع عن توقيع اتفاقية بروتن وودز، متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق النقد الدولي، كما بدأ البنك الدولي مزاولة نشاطاته عام 1945.

وكان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها، وكذا تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء، ورسم الخطط والاستراتيجيات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، كما استحوذت الدول الصناعية الكبرى على حصة الأسد من حصص البنك الدولي، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على البنك وفي المقابل، بانت حصة الدول النامية متواضعة جدا، حيث أسرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء، وخلال فترة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها.

وبرزت أزمة ديون العالم الثالث [14]، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة، وبشروط المؤسسات الدولية أي البنك الدولي والصندوق الدولي، الإعادة جدولة ديونها تجنبا لكارثة الإفلاس، وجاء من أهم هذه الشروط:

- التركيز على التصدير للخارج؛
- رفع الحماية عن المنتج المحلي؛

---

[14]- سليمان حميد المنذري، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاة في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص ص: 207-208.

- رفع القيود على التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي؛
- فتح المجال للاستثمارات الخارجية، والشركات الأجنبية دون قيود أو شروط؛
- العودة إلى الاقتصاد الحر، وظهور ما سيمني بالخصخصة؛
- إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

ومن خلال هذه الشروط يسهل البنك الدولي عملية اندماج اقتصاديات دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي بصفة تابعة، حيث يعمل على تسهيل انتقال الشركات العملاقة دولية النشاط إلى العالم الثالث، وذلك عن طريق المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

وكنتيجة طبيعية لذلك أي لهذه الشروط المحترمة على دول العالم الثالث أخذت معاناة هذه الدول الاقتصادية في التفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات، والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخيم والعجز في موازين المدفوعات، وتفش الطبقية، وقد كان الحلم الذي يراود هذا العالم الفقير أي العدالة الدولية، وتخفيف وطأة الجهل والفقر والمرضى السائد فيه[15]. وقد زاد الطين بلة بالنسبة للدول الفقيرة إنشاء الضلع الثالث لمثلث تدمير العالم الفقير، ألا وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية.

[15] حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي ، السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، أفريل 2001، ص ص: 10-11.

المحاضرة الثامنة

- منظمة التجارة العالمية:

تعتبر هته المنظمة من أهم آليات العولمة الاقتصادية والتي تؤدي الدور الأساسي والمتمثل في تحرير التجارة العالمية تتم عملية تحرير التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، هته الأخيرة التي يمكن تعريفها على أنها عبارة عن إطار قانوني مؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف، ويؤمن ذلك الإطار الإلزامات التعاقدية الأساسية والتي تحدد للدول كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية، كما تأسست هته المنظمة بعد ختام جولة أوروجواي في 15 ديسمبر 1993م، والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش في أفريل 1994م، وتأسست منظمة التجارة العالمية رسميا في أول جانفي 1995م، كما تعتبر منظمة التجارة العالمية مكانا عالميا لتحديد القواعد والأعراف العالمية للسلوك التجاري العالمي، ولتكوين منتدى عالميا لإجراء المفاوضات التجارية العالمية، ولتقوم بمهام محكمة دولية للمنازعات ذات الصيغة التجارية .[16]

كما تعد منظمة التجارية العالمية إطار مؤسسيا يضم جميع الاتفاقيات والترتيبات التي أبرمت تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بالإضافة إلى النتائج الكاملة لجولة أورجواي، حيث تمثل منظمة دولية لها سلطات تعاقدية لوضع القواعد، واتخاذ التدابير، وإصدار الأحكام بشأن جميع الأمور المتصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات، وهي بالتالي توفر إطارا قانونيا لإجراء المفاوضات التجارية بين أعضاء، فيما يخص بالاتفاقيات والوثائق القانونية، التي تخضع لإشرافها، وتشمل التجارة في السلع والخدمات، وإجراءات الاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحي الإجرائية، وطبيعية عمل المنظمة، والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية، وفي إطار المنظمة يتساوى جميع الدول الأعضاء في الحقوق بغرض النظر لحجم

[16] محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة ، المستقبل العربي، بيروت، العدد 254، أفريل 2000، ص ص: 78-79.

الدولة وقدرتها الاقتصادية، أو حجم تجارتها الدولية، بينما تختلف الالتزامات باختلاف التنمية في هذه الدول.

ويعد من أهم أهداف منظمة التجارية العالمية هو تجديد الآمال في نمو الاقتصاد العالمي، من خلال أسواق أكثر انفتاحا للأسهم في جهود صندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات البلدان، التي تطلب خبرة الصندوق ومعونته.

وهناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها المنظمة بذكر منها ما يلي:

أ- أهم وظائف المنظمة العالمية للتجارة

حيث أن للمنظمة العالمية للتجارة عدة وظائف يمكن تلخيصها في النقاط أدناه:

- تنفيذ وإدارة اتفاقية الجات وجميع نتائج جولة أوروجواي؛
- توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف؛
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية؛
- التعاون مع البنك والصندوق الوليين لتحقيق سياسات اقتصادية فعالة؛
- تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية؛
- إلغاء المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية؛
- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف؛
- توفير إطار تفاوضي بين الدول الأعضاء، لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها؛
- إدارة الاتفاقية التي انبثق عنها جهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم، وجهاز الاستئناف، وحقوق والتزامات الدول في إطار جهاز تسوية المنازعات؛
- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية، والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء؛
- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية.

ب- دور المنظمة في الاقتصاد العالمي

أصبحت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية حقيقة واقعة في عام 1994، بعد انقضاء 47 عاما على ميلاد الفكرة للمرة الأولى يتحدد دور منظمة التجارة العالمية في نظام عملها.[17]

أما نظام عمل المنظمة فيكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ اتفاقية الجات، فالمنظمة سلطات واسعة في مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية تمثل إضافة إلى جانب كل من الصندوق النقدي الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء كان على صعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي أو على صعيد الدولي بمراقبة التجارة الدولية، وتتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع وإذا تعذر ذلك فيتخذ القرارات بالتصويت وبالأغلبية.

فطبيعة عمل المنظمة تكفل لها رسم السياسات العامة، والتوجيهات البعيدة المدى المتعلقة بالتجارة العالمية والإشراف على تطبيقها بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن المنظمات الأخرى، ويعبر عن إرادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية إن الهيكل التنظيمي للمنظمة فضلا عن مهامها يوحي بأن هناك إدارة دولية التنظيم، وتوجيه التجارة بين دول العالم وشعوبه وفق قواعد جديدة ذات طابع عالمي.

-[17]نبيل حشاء، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص: 52.

المحاضرة التاسعة

- مظاهر العولمة:

للتعرف على العولمة الاقتصادية بعمق هناك ضرورة لإدراك ما يدور في الساحة الاقتصادية العالمية، سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية تطور التكنولوجيا ومقتضيات العصر، فلم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل تم الاندماج في عصر الاقتصاد العالمي، وتعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بمظاهر يتناولها هذا المطلب.

أولا: الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية

إن المتغيرات الدولية عديدة التي يعيشها العالم أوجبت على الدول نظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادي في ظل هذه المتغيرات لا يؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم، في الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، ولهذا يشهد العالم اليوم توجها نحو الإقليمية التي أمسست لعلاج المشكلات الاقتصادية الحرجة على صعيد الدولي، ولمخرج وحيد لخروج الاقتصاد الرأسمالي العالمي من أزماته المتفاقمة، والتي يعاني منها منذ السبعينات .[18]

وأصبحت النزعة نحو الإقليمية واضحة ومنتشرة في ربوع الأرض، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية على حركة التجارة العالمية، وتحرير الترتيبات الإقليمية، وقد غزت الإقليمية ليس فقط أمريكا وأوروبا، ولكن أيضا في إفريقيا وآسيا والعالم العربي.

فمؤخرا شهد العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي، أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أو تجمعات لا تكتسي صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت

-[18]أسامة المجدوب، مرجع سابق، جانفي 2000، ص ص: 16-17.

بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنافي التوجه تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة وهي التي تضم دول متقدمة وأخرى نامية، مثل منطقة التجارة الحرة التي بين أمريكا وكندا والمكسيك دولتين متقدمتين ودولة نامية، وأيضا محاولات الإتحاد الأوروبي في توسيع نطاقه، كما لوحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية، ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة على الدول المتجاوزة جغرافيا، بل تنطلق خارج أقاليمها وذلك من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الدول الأطراف دون الالتفاف لأي إطار جغرافي كان أو أبيولوجي.

ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية في الدول النامية وهي رابطة الدول الصناعية بشرق أسيا وعلى رأسها اليابان، وتسارع إلى صفوفها الصين، وتحاول مجموعة الدول الآسيوية تايلاند وسنغافورة وسريلانكا وأندونسيا وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية، وهي بلدان ذات وزن اقتصادي مرموق قد بدأت تنظيم سوق مشتركة لها.[19]

وهناك تكتلات أخرى عديدة مثل: السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة الجنوبية بين الأرجنتين والبرازيل ولأوروجواي والبراجواي، السوق الكاريبي وهناك مجموعة (15) والكوميسا في إفريقيا، وهاهي منطقة التجارة الحرة العربية والتي بدأ العمل بها من أول جانفي 1998.

وهذه التكتلات وغيرها تابعة من دول العالم الثالث، لتؤكد أهمية التكتل الاقتصادي الإقليمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة، أو الدول النامية.

فالملاحظ أن المناطق الإقليمية في العالم تلهت وراء التكتل الاقتصادي بشكل أو بآخر وكل هذا يؤكد أنه لا يمكن لدول فرادي في عالم اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة تشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد الدولي، غي إطار منظمة التجارة العالمية. ستظل هذه الجهود أسيرة القدرة التفاوضية النزاعات التجارية، التي لا ترقى إلى الحرب بين ثلاث

---

[19]– سليمان المنذر، السوق المشتركة في ظل العولمة، مكتبة مدبولي، 1999 ص: 210.

كتل اقتصادية عملاقة في العالم هي النافتا، والاتحاد الأوروبي، والتجمع الباسيفيكي، وفي المستوى الثاني وبفارق كبير تظهر تجمعات أخرى خاصة بدول العالم الثالث.

المحاضرة العاشرة

- **الشركات متعددة الجنسيات:**

مما يؤكد دور الشركات دولية النشاط المتنامي في بنية الاقتصاد العالمي، بوصفها شركات عابرة الحدود الجغرافية تقوم بتنظيم الإنتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي، وتوزيع عملياتها على العديد من الدول المتجاوزة، أو المتباعدة، وتدريجيا أخذت الخطوات الفاصلة بين الإنتاج المحلي، وإنتاج شركة دولية تتلاشى وتتعقد وأصبح ذلك الجزء من الإنتاج الوطني المنتج داخل حدود الدولة جزء أساسي من المنظومة العالمية[20]، وبذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسيات المنظم الأساسي لجزء ضخم من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله.

هذا العالم الذي يتجه إلى الحرية الاقتصادية، التي لا تدخل فيها الدول إلا بالقدر اليسير، فالدولة ينبغي لها أن تكون مجرد مراقب على نشاط القطاع الخاص.

وفي إطار هذا الجو من الحرية الاقتصادية، وانتعاش القطاع الخاص تقوم الشركات دولية النشاط بدورها، حيث تسيطر على 80% تقريبا من تجارة السلع الأولية على جانب مهم من السلع الصناعية، كما تحتكر السلع ذات التطور التكنولوجي، تقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولي، بل وتهيمن عليه إلى حد كبير جدا، فاليوم تحتل الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة القومية، فما هو الحال إذا عرفنا أن هناك أكثر من 40 ألف شركة تقريبا متعددة الجنسيات، لها أكثر من ربع مليون فرع في العالم تبلغ إيراداها أكثر من نصف الناتج المحلي العالمي، تضم مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم ومنها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا إيطاليا وكندا، والدور الذي تلعبه هذه الشركات إنما هو نتيجة تفاعلات اقتصادية متشابكة تمثلت في الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والمتلاحقة والتي انعكس على طبيعية الإنتاج العالمي، كذلك الإقبال المتزايد من جانب الدول النامية نحو الاتجاه لقوى السوق.

[20] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، جويليا 1986، ص: 218.

وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات متعددة الجنسيات تتحرك بدافع تعظيم الأرباح على نطاق العالم في مجموعة، ليس على نطاق العالم وليس على نطاق أي دولية بعينها، كما أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة قد أصبحت الأداة الرئيسية في تحويل النظام الرأسمالي العالمي من حيث مجموعة اقتصاديات رأسمالية قومية تجري بينها علاقات اقتصادية دولية، إلى كيان رأسمالي موحد يتخطى كل الحدود القومية، وقد كان من نتائج هذا التطور انحسار سلطة الدولة، حتى في البلدان الصناعية الكبرى، على تغيرات أسعار الفائدة أسعار الصرف، وغيرها من أدوات السياسية النقدية والمالية.

وقد تكرس هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي مع انهيار الكتلة الاشتراكية، ومع تأزم أحوال الدول النامية، وإعادة هيكلة اقتصاديات هاتين المجموعتين من الدول على نمط اقتصاديات السوق الرأسمالية، واندماجها في النظام الرأسمالي العالمي الجديد.

كما تعد الشركات متعددة الجنسيات من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة الاقتصادية للأسباب التالية: [21]

✔الانتشار الواسع والسريع لهذه الشركات، حيث وصل عددها إلى حوالي أكثر من 40 ألف شركة تمد نشاطها في كافة القارات الخمس. كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على حوالي أكثر من 35% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأكثر من 65% من التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات؛

✔أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج

والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج، والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية؛

✔يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات؛

---

[21]– الهادي مقبول وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي، الرهان والآفاق ، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط، 1996.

✔أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم في الإنتاج وتبادله، وتوزيعه، وتسعيره، وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال ويخلف الأزمات أو حلها إنها تتحكم بصفة عامة بعصب السياسة أي الاقتصاد.

ثالثا: أوجه التشابه بين عمل التكامل وآليات عمل العولمة

إن كل من العولمة والتكامل يعملان ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي واحد وبالتالي لا بد من وجود تداخل في وظائف كل منهما والتأثير المتبادل عن هذا التداخل يولد أوجه للتشابه والاختلاف فيما بينهما.

يؤدي كل منهما إلى تحجيم دور الدولة وسلطتها الوطنية وكلاهما يعبر عن ضعف الدولة القومية وعجزها عن القيام بوظائفها الاقتصادية التقليدية بكفاءة، وبالتالي تقليص مجال سيادتها، وكلاهما يدعو إلى التوحيد الاقتصادي العالمي أو الإقليمي وبهذا المعنى يمكن النظر للتكامل على أنه عولمة جزئية أو ما يمكن تسميته أقلمة تحدث ضمن إطار إقليم اقتصادي معين لتحقيق مجموعة من الأهداف كتحقيق نوع من التوازن في تقسيم العمل الدولي المتشكل في إطار أشمل هو إطار العولمة، ولكن يمكن الفرق بينهما فيما يتعلق بدور الدولة وسلطتها الوطنية، في أن التكامل هو تفاعل ايجابي يتم بإدارة الأطراف في إحلال التعاون فيما بينها عن طريق تنظيم مؤسسات خاصة فوق قومية معترف بها في ترتيب شؤون مجموع الدول الأطراف تقوم حكومتها بتنفيذ القرارات والتوصيات دون شعور بانتقاص من سيادتها، انطلاقا من أن ذلك يعزز قدرتها على تحقيق أهداف مجتمعاتها بأفضل مما تقوم به منفردة، وباعتبارها ممثلة بشكل من الأشكال في هذه المؤسسات فوق القومية وهذا يجعل القرارات والتوصيات التي تصدرها، تعكس بشكل كبير مصالحها الوطنية وتضمن لها سيادتها، بينما يختلف الأمر في حالة العولمة، والتفاعل هنا سلبي، والحاكم الوحيد لمدى قدرة الدولة على حفظ سيادتها هو قدرتها في ظل منافسة عالمية حادة على تكييف أوضاعها الاقتصادية مع متطلبات وآليات عمل النظام العالمي الشامل.

إن كل منهما ينطلق من تبادل المنافع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة من خلال آليات عمله الداخلية، والعولمة من خلال المزايا التي تمنح للدول التي تنتمي أو تنخرط في النظام الاقتصادي العالمي.

أن كل منها يسعى لإفساح المجال أمام الاستثمار المباشر، في سبيل ممارسة النشاط الاقتصادي داخل التكامل، أو على المستوى العالمي تقليصا للهجرة وللاستفادة من مزايا الإنتاج، وعملية الاندماج بين المؤسسات والشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة بمحتواها العالمي والإقليمية بمحتواها التكاملي.

كما يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي نموذجاً للرد على العولمة الاقتصادية، ويتم التكامل على مستوين، يتمثل المستوى الأول في سعي مجموعة من الدول للانضمام إلى تكتل اقتصادي، بينما يتمثل الثاني بسعي مجموعة من الشركات المتعددة الجنسية للاندماج فيما بينها في سبيل ضمان موقع تنافسي لها على المستوى العالمي.

المحاضرة الحادية عشر

– العولمة الاقتصادية وتأثيرها على العالم العربي

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا للبلدان العربية واقتصادياتها، فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت يعيش مرحلة من التآكل والتهميش فاقدا لأية إستراتيجية اقتصادية سياسية وديناميكية، إلى جانب عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من أجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو العولمة الاقتصادية .[22]

أولا: أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها في الوطن العربي

في ظل العولمة الضاغطة، تقلصت مهام الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، ومؤسسات مالية دولية أخرى، وطبقا لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسيات حتى تستثمر في الدول العربية، وبعبارة أخرى فإن مهمة الدولة في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية أصبحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات، ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة نظر النظام للرأسمالي، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير مستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية التوسيع الإنتاجي، وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية .[23]

ويمكن تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة وفقا لما يلي:

---

[22]– بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998، ص ص: 90–91.

[23]– محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل، ندوة العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص ص: 101–102.

✔ تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتخبين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والمعرفية والتي كانت تضمن للفرد حقا في دخل معين بمعزل عن قوى واعتبارات السوق؛

✔ في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية أي نمط الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج شبه أو ما قبل الرأسمالي، ونمط الإنتاج غير الرأسمالي، فإن العولمة تهدف إلى تصفية الأنماط الإنتاجية غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي؛

✔ وفي ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتلة البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية؛

✔ ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها أنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على القوة العاملة في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من العرض لهذه القوة من العمل؛

✔ من المتوقع أن العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد العربي، وهذا يعني أن تصبح كل الاقتصاديات العربية تابعة إلى مراكز القوة العالمية دون أن ترتبط مع بعضها في الاقتصاد نفسه، أي ترتبط وتخضع إلى قوى السوق العالمية والمفروضة من طرف النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يمكن الإشارة إليه بالعولمة الاقتصادية؛

✔ سيكون من بين أهم نتائج العولمة، تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الدول العربية ودول العالم الثالث وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة، أكثر من تلك التي تتطلب كثافة رأسمالية؛

✔ إبقاء اقتصاديات البلدان العربية اقتصادية غير منافسة وذلك راجع لكبر حجم الفجوة التكنولوجية والثقافة بينها وبين دول المركز، ولهذا يكون ميل إلى تراجع الصناعات التحويلية

في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها التنافسية، كذلك بسبب اعتمادها على السياسات الجماعية لفترة طويلة من الزمن؛

✔ سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، وذلك بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز أي في الدول الصناعية الكبرى والمصدرة للمواد الغذائية؛

✔ من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لأن أهمية النفط العربي مرتبطة ومتعلقة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالية لهذا النفط، وربما يتم اكتشاف بدائل النفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل في دول المركز وهو ما تسعى إلى تحقيقه دول المركز الرأسمالية حتى تقلص من حاجتها وتبعيتها النفطية للدول العربية، وللدول النفطية الأخرى من العالم الثالث؛

✔ كما أدى انتشار النمط الاستهلاكي العربي في البلدان العربية إلى استنفاذ مواردها المالية

وتشويه بنية الطلب في الاقتصاديات العربية وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية والتي تتميز بشراهتها لاقتناء التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية.

المحاضرة الثانية عشر

- آثار العولمة على الاقتصاد العربي

من خلال النتائج المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة والمنبثقة من جولة أوروجواي الاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، إلى جانب الدول التي تسعى إلى الدخول في تكتلات إقليمية، سوف نحاول وبإسهاب التطرق إلى الآثار والنتائج المتوقعة والتي يجنيها الاقتصاد العربي في إطار العولمة واقتراح التكامل الاقتصادي كوسيلة للتعامل مع العولمة، وفي الواقع فإن معظم الدراسات الاقتصادية اتفقت على أن النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سوف تؤدي إلى زيادة النتائج المحلي العالمي، ومن خلال هته الزيادة يتبين أن الدول المتقدمة تستفيد بحصة الأسد من زيادة النتائج المحلي العالمي وذلك بنسبة تفوق 60% من هته الزيادة س، بينما يحصل العالم العربي على نسبة 10% من زيادة النتائج المحلي العالمي.

أ- الآثار المرتقبة على الاقتصاد العربي

ويتضح من خلال واقع الاقتصاد العربي في إطار العولمة أنه سوف يجني العديد من الآثار السلبية، وقد يشهد نتائج إيجابية إذا تمت الاستفادة من المزايا من الآثار السلبية والإيجابية في الأتي :[24]

* الآثار السلبية

من بين أهم الآثار السلبية التي قد تجنيها الدول العربية من العولمة يذكر ما يلي:

✔ ارتفاع أسعار الواردات العربية بسبب رفع الدعم عن التصدير وإلغاء الرسوم الجمركية وتقليص كل العوائق للتجارة الخارجية وهذا من بنود وشروط منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية، خاصة أسعار السلع الغذاء هته السلع التي تمثل الجزء الأكبر من واردات الدول العربية؛

✔ المنافسة الدولية العالية الدرجة التي تواجهها اقتصاديات الدول العربية عبارة عن مواد أولية ومواد خام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها؛

[24]- السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، 1999، ص: 29.

✔ يؤدي تحرير التجارة الخارجية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إلى مصاعب ستواجه الصناعات البتر وكيمائية العربية والتي ما تزال في بدايتها وذلك بسبب المنافسة الشديدة الدولية؛

✔ كما ستتأثر الدول العربية في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، والمتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والتعليم والاتصالات والصحة، هذا لأن الدول العربية مستوردة صافي للخدمات وتعاني من عجز ميزان خدماتها؛

✔ وأيضا قد ينتج عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، آثاره سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، وتمتثل ذلك الآثار في ارتفاع تكلفة المعيشية للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية، نتيجة الغزو الثقافي خاصة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير الدول العربية.

يلاحظ مما سبق لأن منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر عن العولمة الاقتصادية في المجالات الاقتصادية المختلفة، أوضحت أن القطاعات الاقتصادية العربية سوف تتأثر سلبيا، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من المزايا سوف تجنيها الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية، ويمكن سرد هذه المزايا الايجابية فيما يلي:

* الآثار الايجابية

على الرغم من الآثار السلبية التي يحصلها الاقتصاد العربي من جراء العولمة الاقتصادية، كما تمت الإشارة إليه، إلا أنه هناك العديد من المزايا التي تنعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول العربية، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

✔ عند انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فإنها سوف تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية وهي معاملة الدولية الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة؛

✔ إمكانية استفادة الدول العربية الأعضاء من تخفيضات التعريفية الجمركية، ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم مما يؤدي إلى تقوية القدرة التنافسية لهذه الدول خاصة في المنتجات الزراعية التصديرية؛

✔ إمكانية استفادة الدول العربية من بنود المنظمة العالمية للتجارة ومتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى مقاييس ومواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافة غير مبررة أمام تحرير التجارة الدولية؛

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن الآثار السلبية الأقوى من الآثار الايجابية للعولمة على اقتصاديات الدول العربية، هذا يزيد من إعياء التي تعانيها الاقتصاديات الدول العربية، وهو ما يتطلب اللجوء إلى القيام بعمل جماعي المشترك للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تترتب عن منظمة التجارة العالمية، وتعظيم الاستفادة منها، ومنه فإن تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية يتوقف على مدى قدرة كل دولة عربية في تكيف مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وقواعدها، وما تفرضه من تحديات وكيفية مواجهة هذه التحديات فعلا بالاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها مواجهة العولمة الاقتصادية في الوطن العربي.

المحاضرة الثالثة عشر

- الإجراءات المتخذة لمواجهة العولمة في الوطن العربي

لا بد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة، ولا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد أو بما يسمى العولمة [25]، ويمكن الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

✔ حرية انتقال عوامل الإنتاج من قوة عمل ورأس المال والإنتاج، فيما بين الدول العربية، إضافة إلى حرية الملكية والإرث؛

✔ دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول لخلية المنافسة ضمن التكتلات للاقتصادية العالمية العملاقة؛

✔ قيام سوق عربية لرأس المال وحرية حركته في إطار الوطن العربي، إضافة إلى وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحالية الحاصلة في الأسواق العالمية؛

✔ إنشاء سياسات نقدية ومالية موحدة تغطي كامل الوطن العربي وذلك من أجل ضبط وحصر المتغيرات الكلية للاقتصاد العربي ككل؛

✔ خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي، مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد المشاكل ومحاولة معالجتها، وهذا يتطلب خلية استشارية تضم خبراء اقتصاديين عرب تتكلف بالتفكير في إنشاء السياسات الاقتصادية المناسبة والتي تتماشى والمتغيرات الاقتصادية الدولية، ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا هاما في إنجاز مثل هذا الأمر؛

---

[25]- محمد الأطرش، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص: 26.

✔ العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي على حسب المتغيرات الدولية والمحلية الراهنة، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي؛

✔ الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

✔ تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية في جميع القطاعات، وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة؛

✔ رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي، وذلك من حيث الجودة والمواصفات، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل، وللقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج؛

✔ الإسراع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات نحو البناء والاستثمار والتنمية، على أساس سوق واحدة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة؛

✔ لا بد من استشراف آفاق المستقبل، ووضع تصور مستقبلي للوطن العربي وموقعه في المحيط الإقليمي والدولي، وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام سوق عربية مشتركة، وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية؛

✔ يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا مهما في دعم العمل العربي المشترك، والذي يتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التجارة البيئية العربية؛

✔ وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية، والتي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي؛

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درسا هاما بالنسبة لجميع الدول النامية والدول العربية خاصة، إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية

التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح من اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها، فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني، فأضحى سوقه جاذبا الاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

لذلك يتوجب على الدول العربية أن تخطو خطوة حاسمة لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي، والوحدة الاقتصادية العربية والتي من دونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والاستمرارية، والمنافسة في علم الاقتصاد المعاصر والمتمثل في العولمة الاقتصادية.